### وقعت في بغداد أمس

# تجديد اتفاقية عراقية تركية لنقل النفط الخام عبر الموانئ التركية

□بغداد/ إياس حسام الساموك - وكالات

جددت الحكومتان العراقية والتركية أمس الأحد اتفاقية مد أنبوب النفط العراقي الخام من الاراضي العراقية الى التركية وصولا الى ميناء جيهان بحضور وزير النفط العراقي حسين الشهرستاني ووزير الطاقة التركي.

الشهرستاني أشار إلى أن أهمية التجديد تكمن في أن تركيا تعد منفذا مهما لنقل النفط من العراق الى البحر المتوسط، مبينا ان العقد هو امتداد للاتفاقية التي عقدت بين العراق وتركيا سنة ١٩٧٣.

وقال الشهرستاني في المؤتمر الصحفي المشترك الذي حضرته (المدى) إن الاتفاقية الجديدة تمتد إلى ١٥ سنة قادمة، لافتا إلى أن العراق يتطلع إلى تطوير حقول النفط وفتح عدة منافذ من الجنوب امتدادا إلى البحر المتوسط، إذ أن العراق سيضمن تصدير مليون برميل يوميا من خلال هذا المنفذ.

وبشأن التعديل الذي طرأ على هذا التجديد، قال الشهرستاني إن هناك تعديلين؛ الأول يتعلق بضمان الحكومة التركية لعدم الحجز على النفط العراقي الذي يمر عبر أراضيها، اما الثاني فهو تعديل الأسعار كونها قديمة، مشيرا إلى أن السعر حاليا يعد مقبولا حيث يتراوح ما بين دولار إلى ٧٥ سنتا.

ونوه الشهرستاني إلى أن هناك إعلانا مشتركا بين الطرفين يقضي بأن اي اتفاق يعقد بين العراق وتركيا لابد أن يكون بموافقة الحكومة المركزية، وان أي اتفاق خارج هذا النطاق العراق غير ملتزم به.

وبين الشهرستاني أن العراق يسعى إلى تطوير حقوله النفطية للوصول إلى تصدير الـ ١٠ ملايين برميل يوميا، اذ وقع عقودا عدة لبناء أربعة موانئ عائمة لتصدير النفط عبر الخليج العربي إضافة إلى ما تم توقيعه مع الجانب التركي، مشددا على أن الحكومة العراقية تعمل الآن من اجل إبرام اتفاق مع الحكومة السورية لفتح منافذ عبرها وهذه المنافذ ليست بديلة إنما منافذ أصلية كون العراق يحتاج إليها جميعا، مشجعا الشركات التركية على أن تشترك في المناقصات التي ستجرى في العراق كونها تخدم الطرفين.

من جانبه عبر وزير الطاقة التركي عن سعادته بهذا الاتفاق كونه يمثل خط سلام بين العراق وتركيا فأهميته لا تقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب إنما يمثل بصمة إصبع قوية في إعادة العراق إلى مكانته الطبيعية، نافيا أن يكون هذا الاتفاق كافيا، كون العراق يحتاج إلى مشاريع أخرى وأهمها في مجال الغاز الطبيعي.

وفي هذا الإطار أكد الوزير ان الاتفاقية حافظت على المصالح المشتركة بين البلدين، فالجانب العراقي كان له مطالب بأن لا يتم الحجز على النفط العراقي ونحن وافقناهم على ذلك.

من جانبه أكد الناطق باسم الوزارة، عاصم جهاد، في تصريح خص به "المدى" أن الاتفاقية تمثل تجديدا لاتفاقية تصدير النفط العراقي عبر خط الأنابيب من حقول كركوك الى ميناء جيهان ومنه إلى العالم الخارجي كون الاتفاقية القديمة انتهى مفعولها من الناحية الزمنية ومجلس الوزراء خول وزير النفط بعقد هذه الاتفاقية لتمتد إلى ١٥ سنة، ما سيؤشر تعزيز العلاقات بين العراق وتركيا إضافة الى تعزيز المنفذ الثاني الشمالي الذي هو عبر تركيا، إضافة إلى نقل الغاز عبر تركيا الى دول العالم.

اما بخصوص الاتفاقيات بين العراق وسوريا أشار جهاد إلى أن هذا الموضوع جاء لتعزيز العلاقات بين البلدين، فقد كان هناك اتفاق بين الحكومتين العراقية والسورية حول مد خطوط أنابيب من ضمنها أنبوبان، الأول لنقل النفط الخام بطاقة مليون و مائتين وخمسين ألف برميل أما الخط الثاني لنقل النفط الثقيل بطاقة مليون وخمس مائة ألف برميل إضافة إلى خط لنقل الغاز، فالعراق وبعد خطة الطموحة لزيادة الإنتاج التي كانت قد وضعتها وزارة النفط سيكون له تأثير ايجابي على كمية الصادرات العراقية، مشددا على أن العراق يحتاج إلى منافذ جديدة وهذا بطبيعة الحال سيكون المنفذ الثالث.

ولفت جهاد إلى أن الطرفين يسعيان لإتمام الاتفاقية بأقرب وقت ممكن، إلا أن هذه المرحلة تتطلب إحالة هذه المشاريع إلى شركات لتنفيذها، معتقدا أن الأمر لن يأخذ وقتا طويلا، مؤكدا على أن الوزارة تسعى لإقامة عدة مشاريع أخرى ستلعن عنها الوزارة حينها خصوصا مع سوريا.

وكانت وزارة النفط قد وقعت في حزيران الماضي بالأحرف الأولى على مذكرة تفاهم في بغداد، لتمديد العمل باتفاقية تصدير النفط الخام عبر ميناء جيهان التركي خلال زيارة قام بها وكيل وزارة الطاقة التركي يوسف يزار للعراق.

من جهته، اعتبر يلدز ان الاتفاقية "تحافظ على المصالح المشتركة بين البلدين، ولهذا الخط النفطي القديم مكانة بارزة في قلوب الأتراك وليس مهما من الناحية التجارية والاقتصادية فقط".

وكان البلدان قد وقعا الاتفاقية بالأحرف الأولى منتصف حزيران/يونيو الماضي.

ويربط أنبوب بطول ٩٧٠ كلم حقول كركوك النفطية بمرفأ جيهان التركي لتوزيعه في الاسواق العالمية.

ونقل الانبوب الذي دشن العام ١٩٧٦ ما مجموعه ١٦٧،٧ مليون برميل في العام ٢٠٠٩، بحسب إحصاءات تركية.

ويتعرض الأنبوب لعمليات تخريب من متمردين او مهربي نفط في العراق وكذلك من قبل المتمردين الأكراد داخل تركيا.

وتنتج "شركة نفط الشمال" حوالي ٦٧٠ ألف برميل يوميا تصدر منها بين ٤٥٠ و ٦٤٠ ألف برميل يوميا فضلا عن الحصة المقررة للأردن ويبلغ حجمها عشرة آلاف برميل يوميا.

ويحتل العراق المرتبة الثالثة عالميا بعد السعودية وإيران من حيث الاحتياطي النفطي المؤكد مع ١١٥ مليار برميل.

وينتج حاليا ٢،٥ مليون برميل يوميا يصدر منها حوالي ١،٨٥ مليون برميل خصوصا من حقول قرب البصرة .

## الزراعة: سيرفع الحظر عن استيراد بعض الخضراوات لسد احتياجات السوق المحلية

□ بغداد / وكالات

أعلنت وزارة الزراعة أنها سترفع قريبا الحظر عن استيراد بعض الخضراوات التي لا يكفي إنتاجها المحلي لسد حاجة السوق العراقية، متوقعة رفع الحظر عن استيراد معظم الخضراوات لقلة الإنتاج المحلي.

وقال وكيل وزارة الزراعة مهدي ضمد لـ"السومرية نيوز"، السبت، انه "سيتم السماح باستيراد بعض الخضراوات التي تم حظر استيرادها سابقا، لعدم قدرة الإنتاج المحلي في الوقت الراهن على سد حاجة السوق العراقية منها"، مبيناً أن "وزارة الزراعة ستدرس حجم الإنتاج المحلي تمهيداً لإصدار قائمة بأنواع الخضراوات التي سيسمح باستيرادها".

وتوقع ضمد أن "يتم رفع الحظر عن استيراد معظم الخضراوات لقلة الإنتاج المحلي منها مقارنة بحاجة السوق العراقية"، موضحا أن "عملية الاستيراد لن تكون مطلقة بل محددة بنسبة حاجات السوق المحلية إليها".

واشار ضمد الى ان هدف المنع هو إعطاء فرصة للناتج المحلي للمنافسة في السوق العراقية من جديد خاصة بعد إغراق السوق بكميات كبيرة من الخضراوات المستوردة"،مشيرا إلى أن "الخضراوات المسموح باستيرادها حاليا هي الرقي والبطيخ والبطاطا والطماطم لعدم وجود إنتاج محلي كافي يسد حاجة السوق المحلية". يذكر أن وزارة الزراعة كانت قد أصدرت قرارا بحظر استيراد الخضراوات في الأول من نيسان من العام الجاري، إلا أنها عادت وفتحت باب استيراد بعض أنواعها في ١٢ آب الماضي بسبب عدم قدرة الإنتاج المحلي على تلبية حاجة السوق العراقية.

من جانبه دعا الوكيل الأقدم لوزارة الزراعة صبحي الجميلي إلى الإسراع بتشكيل الحكومة .وقال الجميلي (للوكالة الإخبارية للأنباء) ان سرعة تشكيل الحكومة ستعطي حافزا لكل مؤسسات الدولة، مشيراً إلى أن الوضع ليس فقط مرتبط بتشكيل الحكومة وانما مرتبط أيضاً بعمل(البرلمان) لتشكيل الكثير من القوانين ذات العلاقة والتشريعات والتي تخص القطاع الزراعي.

وأضاف الجميلي:أننا بانتظار جلسات البرلمان لإقرار(القوانين والتشريعات) لافتا إلى أن الوزارة تعمل بشكل اعتيادي ضمن تخصيصات موازنة ٢٠١٠.وقد أعلنت وزارة الزراعة السبت، أنها سترفع قريبا الحظر عن استيراد بعض الخضراوات التي لا يكفي إنتاجها المحلي لسد حاجة السوق العراقية، متوقعة رفع الحظر عن استيراد معظم الخضراوات لقلة الإنتاج المحلي. وأوضحت الوزارة أنها ستسمح باستيراد بعض الخضراوات التي تم حظر استيرادها سابقا، لعدم قدرة الإنتاج المحلي في الوقت الراهن على سد حاجة السوق العراقية منها.

## شركات أجنبية تتقدم للاستثمار في قطاعات الإسكان والثروة الحيوانية والصناعات الدوائية بديالى

□ ديالى / السومرية نيوز

أعلنت محافظة ديالى أن شركات صينية وتركية تقدمت بعروض للاستثمار في قطاعات الإسكان والثروة الحيوانية والصناعات الدوائية، مؤكدة أن لجانا مختصة بدأت بدراسة العروض وبيان الجدوى الاقتصادية لكل منها لاختيار أهمها.

وقال مستشار محافظ ديالى لشؤون الاستثمار والإعمار راسم إسماعيل لـ"السومرية نيوز"، إن "شركات صينية و تركية تقدمت مؤخرا بعروض للاستثمار في قطاع الإسكان والثروة الحيوانية والصناعات الدوائية"، لافتاً إلى أن "المحافظة تضم ما يزيد عن ٧٠ فرصة استثمارية في قطاعات متعددة شكلت غالبيتها موضع اهتمام بالغ من قبل شركات أجنبية وعربية وعراقية مختصة في مجال الاستثمار".

وأضاف إسماعيل أن "العروض المقدمة في مجال الإسكان تهدف إلى إنشاء مجمعين سكنيين داخل مدينة بعقوبة يتألف كل منهما من ثلاثة آلاف وحدة سكنية، الأول يخصص لموظفي الدوائر الحكومية والآخر يباع وفق سياقات منظمة تشمل الجميع من دون استثناء"، مبيناً أن "الاستثمار في قطاع الثروة الحيوانية سيكون عبر إقامة معامل لجزر الحيوانات إضافة إلى معامل مرتبطة به خاصة بالجلود واللحوم وآلية تسويقها".

وأوضح أن "العروض المقدمة في الاستثمار بالصناعات الدوائية تهدف إلى إنشاء معمل متكامل للأدوية والعلاجات الطبية لتوفير أنواع عدة من الأدوية والعقاقير تلبي الحاجة المحلية ويصدر الفائض منها إلى باقي المحافظات المجاورة"، مشيرا إلى "وجود لجان مختصة بدأت بدراسة العروض المقدمة وبيان الجدوى الاقتصادية لكل منها من أجل تحديد ما هو أكثر ملاءمة وإيجابية والمفاضلة بينها فيما بعد".

وكانت محافظة ديالى ومركزها مدينة بعقوبة، نحو ٥٥ كم شمال شرق بغداد، قد أعلنت في نيسان من العام ٢٠٠٩ عن اعتماد إستراتجية الاستثمار في قطاعات متعددة بهدف توفير وظائف عمل للعاطلين والارتقاء بالواقع الخدمي والاقتصادي المحلي عن طريق جلب رؤوس الأموال وإقامة المشاريع المهمة.

## التجارة: إعادة النظر بالاتفاقات التجارية والاقتصادية بين العراق ودول العالم المختلفة

□ بغداد/ المدى الاقتصادي

أعلنت وزارة التجارة خطة واسعة لغرض تفعيل علاقات العراق الاقتصادية والتجارية مع دول العالم المختلفة وبما يتماشى مع التطورات الاقتصادية والتجارية والتوجه الاقتصادي الجديد في العراق.

وقال الدكتور صفاء الدين الصافي وزير التجارة وكالة بحسب بيان للوزارة تسلمت ( المدى ) نسخة منه : إن وزارته بدأت برنامجا واسعا لإعادة النظر في الاتفاقيات التجارية والاقتصادية والفنية المبرمة بين العراق والدول الأخرى كذلك دراسة الاتفاقات الثنائية بين العراق والدول التي ترتبط معه بالاتفاقيات بغية تأطير هذه العلاقات، أخذة بنظر الاعتبار المكانة الاقتصادية والسياسية لتلك الدولة والمنافع المتأتية من تلك الاتفاقيات كذلك العمل على تفعيل اللجان المشتركة للتعاون الاقتصادي والتجاري مع الدول الأخرى.

وأشار الصافي إلى أن وزارته تسعى إلى المشاركة الفعالة في اجتماعات المنظمات العربية والإقليمية والدولية والمؤتمرات الاقتصادية والتجارية لغرض مواكبة الأحداث الاقتصادية وتجسيد تواجد العراق وتفعيل دوره في المحافل وخصوصا بعد قبول طلب العراق للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية واعتباره عضوا مراقبا مما يحتم عليه متابعة المستجدات في المحافل الدولية والمساهمة في النظام التجاري الدولي المتعدد الأطراف.

مشيرا إلى أن وزارة التجارة تعمل على مواكبة التطورات الاقتصادية والعمل على أيجاد الأسواق الخارجية لترويج الصادرات العراقية وتفعيل صندوق دعم الصادرات ورفد الجهات العراقية المعنية بالمستجدات الاقتصادية ومتابعة تنفيذ العقود بالشكل الذي يؤمن مصلحة المؤسسات والدوائر العراقية وتسهيل انسيابية السلع ذات الأهمية التصديرية للعراق.

وشدد الصافي على دور الوزارة في إعداد التقارير والدراسات الاقتصادية وتشخيص السياسات الاقتصادية للدول وبيان مدى تأثيرها في علاقات العراق مع تلك الدول وتعزيز علاقات العراق الاقتصادية والتجارية وبما يخدم المصلحة العليا للبلد.

ولفت إلى أن وزارته أبرمت اتفاقيات للتعاون الاقتصادي والتجاري والفني مع أذربيجان وسنغافورة من قارة آسيا إضافة إلى الشروع بصياغة اتفاقيات مع دول أخرى من أفريقيا وأوروبا ودول الجوار والشرق الأقصى إضافة إلى العمل على تفعيل اللجان المشتركة وفتح ملحقيات تجارية في عدد من دول العالم.

## منح إجازة بناء ثلاثة مجمعات سكنية و١٧ مشروعا صناعيا في البصرة

□ البصرة / وكالات

أعلنت هيئة استثمار البصرة اكتمال المصادقة على متطلبات منح الإجازة لعدد من المشاريع الاستثمارية بكلفة إجمالية تصل الى ٣ مليارات دولار.

وقال رئيس الهيئة حيدر علي فاضل لـ( وكالة انباء الاعلام العراقي / واع) إن "الهيئة أكملت الإجراءات والمتطلبات القانونية لمنح الإجازة لعدد من المشاريع الاستثمارية في المدينة بميزانية إجمالية تصل إلى ٣ مليار دولار".

وأضاف أن "الهيئة التي تقف على أعتاب منح الإجازة لمشاريع استثمارية لثلاث شركات أميركية وإيرانية ولبنانية تنتظر مصادقة الوزارات المعنية بالمشاريع لمنح إجازة الاستثمار لتلك الشركات".

وأشار إلى أن "المشاريع تتعلق بإنشاء مجمعات سكنية ومشاريع صناعية "حيث تتضمن المشاريع الإسكانية بناء ثلاثة مجمعات على مساحة تبلغ ١٢٠٠ دونم في المنطقة المقابلة للمدينة الرياضية في القبلة شرقي البصرة تحتوي على ٨ آلاف وحدة سكنية " . متابعا "وفيما يتعلق بالمشاريع الصناعية فأنها تقضي بتنفيذ ١٧ مشروعا في عدد من القطاعات الصناعية".

الاتحاد العام للتعاون / الاتحاد التعاوني في محافظة بغداد

**جمعية حي السلام الخدمية**

م/ إعـــلان

تعلن جمعية حي السلام الخدمية عن إجراء مزايدة علنية لتأجير المحلات المنتهية عقودها وذلك بعد خمسة عشر يوما من تاريخ نشر الإعلان فعلى الراغبين بالمشاركة مراجعة مقر الجمعية الكائن خلف مركز شرطة حي العامل مستصحبين معهم التأمينات القانونية بنسبة ٢٠٪ من القيمة المقدرة ويتحمل من ترسو عليه المزايدة أجور نشر الإعلان والدلالية والمصاريف الأخرى وتكون المزايدة في الساعة العاشرة صباحاً.

| المحلات | الموقع |
|---|---|
| ١.محل صيدلية | السوق الغربي |
| ٢.محل قصاب | السوق الغربي |
| ٣.محل فواكه وخضراوات | السوق الغربي |
| ٤.محل مواد غذائية | السوق الغربي |
| ٥.محل صغير لبيع البلاستك | السوق الغربي |
| ٦.محل مواد غذائية | السوق الشرقي |

رشيد حميد الفياض
رئيس مجلس الإدارة

**اعلان البنك المركزي العراقي**

مناقصة رقم (٢٦/٢٠١٠) يدعو البنك المركزي العراقي كافة الشركات والمكاتب المتخصصة الى المشاركة في المناقصة اعلاه والخاصة بتجهيز خدمة الانترنيت على شبكة الانترنيت لبناية البنك المركزي في شارع الرشيد وحسب الشروط والمواصفات الفنية التي يمكن الحصول عليها من قسم الشؤون القانونية/ العقود بعد دفع مبلغ قدره (٢٥٠٠٠) خمسة وعشرون الف دينار غير قابل للرد وخلال (١٥) خمسة عشر يوماً من تاريخ آخر نشر اعلان في الصحف المحلية.

**مدير قسم الشؤون القانونية**